الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية
الوزير

التاريخ: 2018/4/24

التفريغ الحرفي لكلمة وزير المالية علي حسن خليل في إطلاق موازنة المواطن 2018 في معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي

قد يبدو مستغرباً أن نلتقي في هذ االيوم وفي ظل الأجواء السياسية المحتدمة انتخابيا لنناقش الحديث والإعلان عن واحدة من القضايا الأساسية التي يمكن ان تساعد على بناء الدولة الحديثة والقادرة على أن تواكب اهتمامات المواطن والناس في أن يعرفوا كيف تدار أمورهم على المستوى المالي.

اليوم نقدم على هذه الخطوة في تحدٍّ واضح يهدف إلى الالتزام بالمبادىء والقواعد الأساسية التي يجب على الدولة ان تلتزمها لتحقيق وتطبيق القوانين التي تسمح للمواطن بالتعرف على كل القضايا والوصول الى المعلومات الحقيقية ليسنطيع ان يبني مواقفه ونقده وموافقنه على القضايا العامة لا سيما المالية.

انتحدي اليوم كبير أمامنا هل نريد أن نصل إلى الدولة الحقيقية أن نصل إلى الدولة المسؤولة تجاه الناس الدولة التي تحكم بالقوانين والأنظمة وتبتعد بالممكن وبشكل دقيق عن كل ما يعيق تقدّمها هل نريد أن نصل إلى الدولة التي لا تخفي عن مواطنيها حقيقة أوضاعهم الاقتصاديّة والماليّة والإجتماعيّة والتي تجمّل الوقائع لتعزيز مواقع أفراد أو أحزاب أو تيّارات على حساب ثقة الناس بهذه الدولة.

اليوم نحن نخطو معكم خطوة أساسية إلى الأمام في إعلان موازنة المواطنة والمواطن وهو تحد يضعنا بكل أرقامنا أمام الناس بطريقة شفّافة واضحة لا لبس فيها يمكن لكل من يريد أن يطلع أن يعرف حقيقة الوضع المالي وتوجّهات الحكومة والقضايا التي تهتم بها من خلال هذه الموازنة.

اليوم لم يعد مسموحاً لنا أنْ نتجاهل حقيقة وطبيعة الأوضاع التي نعيش والتي تتطلب مزيداً من الوضوح والشفافيّة في مصارحة ومقاربة القضية الأساسيّة وهي الوضع المالي والاقتصادي والذي ربّما قد يتجاوز بخطورته أيّ وضع سياسي أو خلافه. موازنة المواطن اليوم هي لتقوية التواصل بين هذا المواطن والدولة وهي تعزيز لعلاقة الثقة التي يجب أن تُبنى بينهما والأساس هو تعزيز الشفافية والوضوح أمام الناس وأرقام الموازنة لما هذا الأمر من أهمية استثنائية في تكوين الرأي العام والسماح له في أن

وزارة المالية - رياض الصلح - بيروت – لبنان
هاتف: 01-956000 مقسم: 1605/1604 – فاكس: 01-982189
البريد الإلكتروني: mediaoffice@finance.gov.lb

يحاسب وأن يراقب.
هي صيغة مبسّطة عن الموازنة العامة يمكن من خلال تصفّحها أنْ يطّلع من يريد على كل هذه التوجّهات والأرقام وأن يبني الموقف على أساسه. أيها الأصدقاء لم يعد لبنان يحتمل مزيداً من السياسات التي ساهمت في وضعه الحالي، في وضعه في مصاف الدول التي تحتل مراتب متقدمة للأسف في الفساد والهدر لم يعد باستطاعتنا أن نستمر في تجاهل منظومة الفساد المركّبة على أكثر من مستوى وصعيد في إدارة الدولة.
أصبحنا أمام تحدٍ بنيوي وربما وجودي للدولة في أنْ تواجه كل أشكال الهدر والفساد وأنْ ترسم معالم للمرحلة المقبلة على أساس مكافحة وضرب هذه البنية بشكل يعيد ثقة المواطن بالدولة وثقة المجتمع الدولي بدولتنا ووطننا لبنان. نحن عندما نتحدّث عن المؤتمرات الدوليّة وشروطها ومع تقديرنا لهذا الأمر ولكن الإصلاح الداخلي ومحاربة الفساد وضبط الهدر هو واجب وطني بالدرجة الأولى بغض النظر عن آراء الآخرين بنا، لهذا ما هو مطلوب منا كثير خصوصاً أننا قادمون بعد الانتخابات النيابيّة على تشكيل حكومة جديدة يجب أن تنطلق برؤية واضحة من أجل وضع أسس حقيقيّة أوّلاً لمحاربة هذا الفساد وثانياً لتطوير الأداء بالطريقة التي تسمح بتحقيق الأهداف المرجوّة.
كل مؤتمرات الدنيا التي تعقد وكل التقديمات والتسهيلات التي تعطى للبنان لا يمكن أن تحل مشاكله من دون مبادرة داخليّة تستهدف أوّلاً تطوير الإدارة العامة والأنظمة والقوانين ومن دون بشكل أساسي تفعيل أجهزة الرقابة والتفتيش والقضاء والالتزام بالأصول القانونيّة في التعاطي مع مسألة الإدارة وتجاوزات من يريد أن يتجاوز.
إنّ المطلوب إرساء قواعد جديدة للإنفاق تَفرُضُ على الجميع الإلتزام بالأنظمة وبالشفافيّة في إدارة المناقصات من خلال الجهاز المركزي المسؤول عن هذه العمليّة. لم يعد مسموحاً أن نعتبر أنّ كل أجهزة الرقابة "سقفها واطي" بالمعنى السياسي ويمكن تجاهلها، ولم يعد مسموحاً لنا أيضاً أن نعتبر أنّ لا رقابة مؤخّرة على أيٍ المشاريع على عكس ما هو سائد على مستوى العالم. اليوم الرقابة والمحاسبة يجب ان تطال الجميع من دون استثناء ويجب أن تواكب كلّ إنفاق مهما كان هذا الإنفاق صغيراً أو كبيراً.
في تجربتنا هذه لم نتدخّل لإخفاء رقم واحد بل على العكس كان الحرص أن تقّدم الأرقام كما هي لأننا لا نريد أن يكون هناك أرقام معلنة وأرقام مخفية وأن تكون هناك هندسات إعلاميّة للواقع الذي نعيشه. اليوم هناك مديونيّة عالية جداً أمامنا تفرض إدارة جديدة أيضاً وحكيمة للدين العام والتعاطي مع المسألة كموضوع جوهري يهم كل الدولة بأجهزتها المختلفة. ونحن نعمل على هذا الأساس مع الإدارة بالتنسيق مع الإدارات والأجهزة المعنيّة للوصول إلى تأمين حدٍ مقبول من التوازن خصوصاً أننا شهدنا في الأعوام الماضية على مستوى الموازنة فائضاً أولياً ولكن أثقلت خدمة الدين الموازنة بعجز كبير اطّلعنا عليه جميعاً.
اليوم نحن وإياكم مدعوون لتعزيز ثقة المواطن بدولته وهذا الأمر لا يمكن أن يتم إلا إذا كان إرادة وطنيّة جامعة وتكامل لأدوار المؤسّسات الدستوريّة والإداريّة والرقابيّة للخروج من أزماتنا.

واسمحوا لي هنا أن اقول إنّ لدينا على مستوى الإدارة العامة الكثير من الكفايات والقدرات التي تستطيع أن تُنجز وأن تفعل وأن تُحقّق الكثير من الإنجازات إذا ما سُمِحَ لهذه الكفايات أن تبرُز وأن تأخذ دورها الأساسي على مستوى القرار في الوزارات والإدارات.

ليس صحيحاً أن كل الإدارة العامة فاسدة وليس صحيحاً أنّه لا يوجد موظّفون أكفّاء، بل على العكس ثمة قدرات استثنائيّة يستفيد منها الكثير على مستوى العالم، ولكن علينا أن نعطي الفرصة بالدرجة الأولى، وأن نُشعر الموظّف بالحماية غير السياسيّة وغير الطائفيّة لحماية الدولة كل الدولة والوزراء له في أداء مهامه. وهذا الأمر نحن ملتزمون به ولهذا أعبّر عن تقديري وشكري للمديريات المعنيّة بإصدار الموازنة العامة والتي تابعت وواكبت عبر موظّفيها خلال المرحلة الماضية عمليّة إعادة الانتظام إلى الموازنة العامة وإصدارها، وهذا أمر حيوي وأساسي ساهم في إعادة الأمور إلى نصابها الصحيح.

هنا، ونحن نتحدث عن موازنة المواطن، أجدد التزامي الواضح بإنجاز عملية التدقيق في الحسابات العامة والتي أخذت جدلاً كبيراً خلال السنوات المنصرمة. نحن ملتزمون إنجاز هذا الأمر ضمن المهلة التي اعطانا اايها مجلس النواب، وقد أصبحنا على مشارف إعداد التقرير النهائي حول هذه المسألة مع المديريات المعنية، وهو أمر سيضع كل الحقائق عن الحقبة التي طرحت عليها اسئلة كثيرة أمام الرأي العام، من دون موارية وسيوضع التقرير امام الأجهزة المعنية وسيكون بتصرف مجلس النواب الذي طلب هذا الأمر.

اليوم معهد باسل فليحان يقوم بواجب مهم جدا وبعملية أساسية تساعد في حل الكثير من المشكلات وفي إعداد جملة من الدراسات والأبحاث والدورات التدريبية التي تساعد في تعزيز ما نصبو إليه من تحديث وتطوير، وهو أمر مشكور عليه، ويأتي في سياق ما نخطط له على مستوى الإدارة بشكل عام. ونأمل في أن تتحول موازنة المواطِنَة والمواطن تقليداً سنوياً، فتأتي مباشرة بعد إقرار الموازنة العامة، لتكون في خدمة التوعية والمعرفة والناس، وهو أمر سيصدر بقرار واضح يلزم الوزارة والوزراء الذي سيأتون لاحقاً بتطبيق هذه العملية.

ملاحظة : الخبر كاملاً يصلكم لاحقاً

المكتب الإعلامي